

أدلة البصريين :

لم يقدّم البصريون في منعهم وقوع إن الشرطية بمعنى: إذ غير دليل واحد، وهو الوضع الأصلي لـ «إن» أن تكون شرطاً. قال ابن الأنباري موضحاً رأيهم بما نصه:

«وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في «إن» أن تكون شرطاً، والأصل في إذ أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقى مرتين بإقامة الدليل» (٢٦٦).

نقد البصريين لأدلة الكوفيين:

وصوّب البصريون أدلة نقدهم نحو أدلة الكوفيين. وترك ابن الأنباري بأسلوبه الواضح الذي لا غموض فيه يعرض لنا أدلة نقدهم:

قال: أما احتجاجهم بقوله تعالى: «وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا» فلاحجة لهم فيه، لأن «إن» فيه شرطية.

وقولهم: إن «إن» الشرطية تفيد معنى الشك، قلنا: وقد تستعملها العرب، وإن لم يكن هناك شك، جرياً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك.. ومنه قولهم: «إن كنت إنساناً فأنت تفعل كذا، وإن كنت ابني فأطعني» وإن كان لا يشك في أنه إنسان، وأنه ابنه، ومعناه: أن من كان إنساناً أو ابناً فهذا حكمه، فخاطبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم» وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات.

ووقف البصريون حائرين أمام آية واحدة من الآيات التي استدلت بها الكوفيون، وهي آية: «لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ» فإن إخراج الكلام هنا مخرج الشك. وإن لم يكن هناك شك لا يتلاءم مع المعنى المراد في الآية الكريمة. ومع ذلك فقد حاولوا أن يخرجوا من هذه الحيرة التي وقعوا فيها فأجابوا عن هذه الآية من وجهين: بينهما ابن الأنباري فقال: